JUSTICE WITH CHILDREN
www.justicewithchildren.org

إعلان عالمي بشأن

العدالة للأطفال

20 نوفمبر 2021

المؤتمر العالمي لعام 2021 حول العدالة مع الأطفال؛

بعد أن جمع أكثر من 4800 مشارك بين الأجيال من أكثر من 100 دولة في الفترة من 15 إلى 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 من خلال منصة على الإنترنت، مع موضوع "ضمان الوصول إلى العدالة لجميع الأطفال: نحو أنظمة عدالة غير تمييزية وشاملة للأطفال"؛

وقد تم تنظيمه بواسطة المبادرة العالمية لعدالة الأطفال (اتحاد من Terre des hommes)، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، والرابطة الدولية لقضاة الشباب والأسرة وقضاة الصلح، والمعهد الدولي لحقوق الطفل) واستضافته محكمة العدل العليا المكسيكية الحكومية، بدعم تقني من صندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ورواد المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة؛ تحت رعاية مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي؛ بدعم مجاني من بيكر ماكنزي؛ وبمدخلات من اللجنة العلمية ولجنة الشرف والمجموعة الاستشارية للأطفال والشباب والاجتماعات التحضيرية الإقليمية والوطنية للمؤتمر العالمي؛

إعادة تأكيد الالتزام الملموس بتعزيز وحماية وإعمال حقوق الأطفال الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من المعايير الدولية لحقوق الطفل ذات الصلة؛

ذكر الالتزامات المنصوص عليها في إعلان باريس (فرنسا، مايو 2018)، وإعلان جنيف (سويسرا، يناير 2015)، وإعلان ليما (بيرو، نوفمبر 2009) للمؤتمرات العالمية الثلاثة السابقة التي ركزت على مواضيع تشمل العدالة للأطفال، والتصالحية العدالة، وتعزيز أنظمة قضاء الأطفال؛

دعم التوصيات ونقاط العمل المحددة في نداء العدالة من أجل الأطفال العالمي للعمل (سبتمبر 2019) من قبل رواد المجتمعات السلمية والعادلة والشاملةفيما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، والذي تم تطويره وإقراره من قبل مجموعة متنوعة من المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني المنظمات والمؤسسات الأكاديمية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية؛

إدراك الحاجة إلى إعادة التأكيد على مطالب الأطفال والشباب في بيانهم في المؤتمر العالمي السابق (فرنسا، مايو 2018)؛ أهمية الإرشادات الواردة في دراسة الأمم المتحدة العالمية بشأن الأطفال المحرومين من الحرية (نوفمبر 2019) ؛ تأثير كوفيد-19 على حصول الأطفال على العدالة في موجز سياسات الأمم المتحدة:
تأثير كوفيد-19 على الأطفال (أبريل 2020) والمذكرة الفنية المشتركة بين الوكالات:
كوفيد-19 والأطفال المحرومون من حريتهم (أبريل 2020)؛ الدروس المقدمة في تقرير اليونيسف لحصول الأطفال على العدالة في عصر كوفيد-19:
الدروس المستفادة من الميدان (ديسمبر 2020)؛ والالتزامات الخاصة بالأطفال التي قدمها رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إعلان كيوتو بشأن تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون (اليابان، مارس 2021) بمناسبة اليوم الرابع عشر مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛

يلاحظ ما يلي:

1. أنه على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) لا تذكر بالتحديد كلمات الوصول إلى العدالة أو سبل الانتصاف، فإن هذا المفهوم مكرس بشكل كلي في جميع أحكامها، بما في ذلك مبدأ المصالح الفضلى؛ حق الأطفال في تلقي المعلومات والتعبير عن آرائهم والاستماع إليهم؛ الحق في الحماية من جميع أشكال العنف؛ الحقوق والحماية والضمانات المقررة للأطفال المخالفين للقانون والمحتكين مع القانون؛ والتدابير المنصوص عليها فيما يتعلق بالحرمان من الحرية وتعافي الضحايا الأطفال وإعادة إدماجهم، من بين أمور أخرى؛

2. أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من بين أمور أخرى، ينطبقان بالتساوي على جميع الأطفال، ويقران أن أي شخص تُنتهك حقوقه أو حرياته له الحق في الحصول على تعويض فعال، وأن هذا الحق تحددها السلطات القضائية أو الإدارية أو التشريعية المختصة، أو أي سلطة مختصة أخرى ينص عليها النظام القانوني للدولة؛

3. أن مبدأ عدم التمييز هو ركيزة أساسية لاتفاقية حقوق الطفل ويعمل كأساس للعديد من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية والوطنية؛

4. أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعترفت بالمساواة في الوصول إلى العدالة كحق أساسي، بما في ذلك للأطفال، وأن ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع وإنهاء العنف ضد الأطفال هما عنصران أساسيان في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.، ولا سيما الهدف 16؛

5. أن يُجبر الأطفال على تحمل المسؤولية عن إخفاقات المجتمع، بما في ذلك أشكال العنف التي لا تعد ولا تحصى التي يتم توجيهها إليهم داخل وخارج إطار العدالة، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على الأطفال المهمشين وتعيق الجهود المبذولة لمنع المواقف والاستجابة لها بالإضافة إلى عوامل الخطر التي تجعل الأطفال يحتكون مع القانون، سواء كضحية/ناجٍ، أو مجرم مزعوم أو مدان أو شاهد أو مزيج من الجميع أو في أي وضع آخر؛

6. أن جائحة كوفيد-19 قد ضاعفت عدم المساواة الاجتماعية القائمة وزادت من إضعاف نظم وخدمات عدالة الأطفال وحمايتهم الهشة بالفعل أو شللها تمامًا، وأن هذه المشاكل تتفاقم بسبب عدد لا يحصى من الأزمات المعاصرة والمستمرة، بما في ذلك المناخ والأزمة البيئية، التوترات الجيوسياسية والنزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى، والتي تتطلب بناء أطر وأنظمة ومقاربات مرنة تتيح الوصول المستدام إلى العدالة لجميع الأطفال؛

7. أن العالم قد شهد بشكل متزايد أطفالًا وشبابًا تم تمكينهم في طليعة الحركات الوطنية والعالمية التي تطالب بالعدالة الاجتماعية والجنسانية والعرقية والمناخية والسياسية، بينما نجحت في تغيير المناقشات والتأثير على إصلاحات نظام العدالة؛

8. أن غياب التمييز وعدم المساواة في نظام قضاء الأطفال وفي تحقيق الوصول إلى العدالة سيفيد في نهاية المطاف جميع الأطفال، بغض النظر عن هويتهم أو من أين أتوا أو الوضع الذي يعيشون فيه؛

9. أن يتمتع الأطفال المحتكون مع القانون بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي طفل آخر، مما يستلزم الاحترام المتساوي والعادل والحماية لحقوقهم ورفاههم، مع مراعاة نقاط الضعف والاحتياجات الخاصة التي يواجهها كل طفل والاعتراف بقدراتهم المتطورة؛

10. أنه من الضروري للأنظمة التي تحكم مجالات العدالة، وحماية الأطفال ورفاههم، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية، من بين أمور أخرى، متابعة التنسيق والتعاون متعدد التخصصات لمعالجة الحالات التي تنطوي على أطفال يحتكون مع القانون بشكل شامل وفعال في أي شكل؛

تحترم الأصوات التالية للأطفال والشباب التي جمعتها المجموعة الاستشارية للأطفال والشباب التابعة للمؤتمر العالمي:

11. نحن مجموعة من الأطفال والشباب المتحمسين لحقوق الأطفال الذين يحتكون مع أنظمة العدالة، لا سيما لأن الكثير منا قد اختبر هذه الأنظمة بأنفسنا بشكل مباشر، وبناءً على تجاربنا، نشعر بما يلي:

- يعتبر التمييز بين الأجيال وعدم المساواة الاقتصادية من الأسباب الجذرية لاحتكاك الأطفال بالقانون؛
- يواجه الأطفال المحتكون بالقانون أشكالًا متعددة ومضاعفة من المحن، بما في ذلك العنف المنزلي، والإساءة في الأسرة، والاستبعاد من التعليم، مما قد يؤثر بشكلٍ كبير على الصحة العقلية للأطفال؛
- لا تجعل أنظمة العدالة حقوق الأطفال أولوية، مما يترك العديد من الأطفال يشعرون بالأذى والتجاهل والصدمة بسبب صدامهم مع نظام العدالة؛
- غالبًا ما تركز أنظمة العدالة الجنائية على العقوبة واللوم، بدلاً من إعادة التأهيل واستعادة السلام؛

12. نحن نؤمن بأن الأطفال هم مواطني اليوم وقادة الغد، ونطلب من الكبار أن يدركوا ذلك وأن يمكّنوا الأطفال من معرفة حقوقهم؛

13. من أجل إحداث تغيير حقيقي للأطفال المحتكين مع أنظمة العدالة، نطالب الحكومات والمجتمع المدني بالعمل جنبًا إلى جنب مع الأطفال والشباب لضمان الوفاء بحقوق جميع الأطفال، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، لكل طفلٍ حولها العالم؛

14. على وجه الخصوص، نطلب ما يلي:

- يُمنح جميع الأطفال المساواة في الحصول على العدالة بطريقةٍ شاملة ولا تميز لأي سببٍ من الأسباب؛
- يُمنح الأطفال حرية مشاركة آرائهم وأخذ آرائهم على محمل الجد؛
- الاعتراف بقدرات الأطفال على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم، وأنهم يتلقون الدعم الكافي من الكبار؛
- يتم تزويد الأطفال بالمعلومات والإرشادات حول أفضل السبل للتعامل مع حالات عدم اليقين ولحظات الأزمات، على غرار الجائحة الحالية؛
- يتم التعامل مع الأطفال المحتكين بالقانون بطريقةٍ إنسانية، حيث تُحترم حقوقهم، وتعتمد نهجًا شاملاً تجاه صحتهم العقلية ورفاههم؛
- يُمنح الشباب المحتكون بالقانون والذين "تجاوزوا سن الطفولة" نفس الأحكام التي تُمنح للأطفال؛
- تُتاح للأطفال والشباب فرص التعلم والمشاركة في العمليات التصالحية،
- يتم دعم الأطفال والشباب للمطالبة بحقوقهم، وهو أمر أساسي لإحياء الثقة في أنظمة العدالة؛

15. نحن مقتنعون بأنه يمكن تحقيق العدالة الحقيقية للأطفال ومعهم عندما يعامل جميع الأطفال على قدم المساواة ويتم تزويدهم بفرص العمل في شراكة مع الكبار للوفاء بوعود حقوق الإنسان؛

وبالتالي، نحن كمنظمين وشركاء ومشاركين في المؤتمر العالمي، ندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول والمجتمع المدني، إلى:

تحقيق فعلي للعدالة مع الأطفال، اليوم وغدًا

16. العمل جنبًا إلى جنب، كأطفال وبالغين، لتحقيق وصولٍ متساوٍ وغير تمييزي وشامل للعدالة لجميع الأطفال في جميع أنحاء العالم، بطريقة تشارك الأطفال كخبراء وكبار اللاعبين في السعي لتحقيق التغيير الإيجابي، بما في ذلك في الإطار المعياري لعدالة الأطفال والوصول إلى العدالة، وبناء وإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية، وتشغيل النظم وتنفيذ الإجراءات، وبناء قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة، والمساءلة القسرية للمكلفين بالواجبات، المجتمعات والمجتمع الأوسع؛

17. تحسين البيئة التمكينية للأطفال بصفتهم أصحاب حقوق للعمل كعوامل للتغيير، وتضخيم أصوات اليوم والمستقبل، من خلال توفير إرشادات ومعلومات ملائمة للأطفال ومراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة للإعاقة حول القانون والقانون الإجراءات، وتحسين الفهم العام لحقوق الأطفال للأطفال والكبار على حد سواء، ومتابعة التواصل الموجه للأطفال بطريقة أكثر فعالية للوصول إلى الأطفال، وضمان اتباع نهج شاملة وميسرة

لمشاركة الأطفال من جميع الخلفيات والمواقف، بما في ذلك جميع الأطفال المحتكين مع القانون؛

18. فرض مشاركة الطفل في القانون وإنفاذ هذا القانون لضمان جلوس الأطفال على الطاولة، بدلاً من مجرد تشجيع مشاركة الأطفال والانخراط مع الأطفال بشكل سلبي وفقط كمواضيع للاستشارات، خاصة لمجموعات الأطفال المحتكين بالقانون. غالبًا ما يتم استبعادهم من المناقشات بسبب التمييز أو التهميش أو الضعف أو المواقف المحفوفة بالمخاطر التي يمرون بها؛

الوصول الشامل إلى العدالة للأطفال دون تمييز

19. تركيز مفاهيم عدم المساواة والتمييز السائد في أي مناقشات وإصلاحات تتعلق بعدالة الأطفال، وإيجاد حلول عملية للقضاء على التمييز على أي أساس لكل طفل محتك مع القانون طريقة تتجنب التسميات السلبية وتأثير الوصم؛

20. ضمان الوصول المتكافئ والعادل إلى العدالة لجميع الأطفال، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة، بطريقة تتبنى بشكل كلي العدالة الجنائية والمدنية والإدارية والتقليدية/العرفية والانتقالية والاجتماعية؛

21. تطوير واستخدام إجراءات ومرافق العدالة المناسبة للعمر والشامل للإعاقة والمستجيبة للنوع الاجتماعي والاحتياجات والقائمة على الحقوق لجميع الأطفال المحتكين مع القانون والتي يتم وضعها في سياقها وتستند إلى العلوم العصبية والنمائية والسلوكية؛

22. اتخاذ تدابير تحترم وتعالج التنوع الثقافي واللغوي لكل طفل محتك مع القانون؛

23. إنشاء خدمات مجتمعية وتدابير غير احتجازية يتم تنفيذها بشكل إبداعي مع المجتمعات نفسها ويمكن للأطفال الوصول إليها عالميًا بطريقة غير تمييزية وشاملة؛

24. مواصلة وتعزيز جمع البيانات والتقييمات على المستويين الوطني ودون الوطني لفهم كيفية احتكاك أطفال الشعوب الأصلية والأقليات والمهمشين مع القانون، وكيفية إعاقة وصولهم إلى العدالة، والأسباب الجذرية للمعاملة التفضيلية السلبية تجاه هؤلاء الأطفال من خلال أنظمة العدالة، من أجل منع تمثيلهم المفرط في النظام وتطوير تدخلات مستنيرة وفعالة ومستدامة؛

25. ضمان التزام سياسي رفيع المستوى تجاه أنظمة عدالة الأطفال غير التمييزية والشاملة، والوصول المتكافئ إلى العدالة للأطفال، مع الاستثمار المناسب والكافي والعادل للوقت والموارد وبناء القدرات المناسبة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين الذين يتعاملون مع الأطفال؛

مرونة في الوصول إلى العدالة للأطفال في مواجهة الأزمات والجائحات

26. اعتماد أساس قانوني وسياسي لعمليات وإجراءات عدالة مبتكرة ومرنة للأطفال خلال سياقات الطوارئ وغير الطوارئ لتمكين الوصول المستدام إلى العدالة لجميع الأطفال؛

27. النظر في تنفيذ المحاكم الافتراضية، وجلسات الاستماع، والمقابلات، وإدارة القضايا والمعلومات، وغيرها من الإجراءات، بطريقة تضمن الضمانات الإجرائية، والتي تكمل جلسات الاستماع والإجراءات الشخصية، والتي يتم تطويرها بناءً على ممارسات مجربة وفعالة، مع مراعاة

الفجوة الرقمية والجغرافية، وإمكانية الوصول والشمولية، والأمن والخصوصية، والسرية، ومستوى موافقة الطفل وراحته؛

28. إنشاء وتنفيذ بروتوكولات واضحة للتعاون بين الوكالات ومتعدد القطاعات في التخطيط والاستجابة لحالات الطوارئ/الأزمات، والتأكد من اعتبار الهيئات الرئيسية في أنظمة حماية الطفل والعدالة من الخدمات الأساسية التي يُسمح لها ومنحها الأولوية للعمل في أوقات الجائحة أو حالات الطوارئ؛

29. بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة على أساس مستمر لإعدادهم للاعتماد السريع والفعال للتدابير والأدوات التي تم تطويرها ووضعها واستخدامها للتكيف مع الأوضاع المتقلبة في أوقات الأزمات؛

30. تطوير مواد إعلامية ملائمة للأطفال ومراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة للإعاقة حول طرق التعامل مع تأثير وشكوك الأزمات والجائحات فيما يتعلق بحقوق الأطفال وفرص الوصول إلى العدالة؛

الوصول الملائم للأطفال إلى العدالة لجميع الأطفال الذين هم على اتصال بالقانون

31. اتباع نهج متعددة التخصصات في الوصول إلى العدالة للأطفال، على أساس التنسيق السلس بين القطاعات وبين الجهات الفاعلة، بطريقة تقلل من احتكاك الأطفال غير الضروري بنظم العدالة؛

32. توفير خدمات ومعلومات وخدمات اجتماعية ملائمة للأطفال، ومراعية للاعتبارات الجنسانية، وشاملة للإعاقة، ومستنيرة للصدمات، وملائمة للسياق، وغير ذلك من المساعدة القانونية وغير القانونية المناسبة لجميع الأطفال الذين هم على احتكاك بالقانون بأي شكل من الأشكال، في بطريقة تستجيب لاحتياجات الطفل الفردية، وهويته وخلفيته، والمواقف، ومستوى النضج؛

33. ضمان توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي التي يمكن الوصول إليها لمساعدة الأطفال الذين هم على احتكاك مع القانون وأسرهم على التأقلم والتكيف والتحول في مواجهة أوضاعهم الخاصة؛

34. تحديد وتنفيذ أساليب فعالة للتدخل المبكر، ودعم وتقوية شامل وشامل للأسرة، وبناء المجتمع من خلال تعزيز أنظمة وخدمات الحماية الاجتماعية، من أجل تعطيل المسارات التي تؤدي إلى احتكاك الأطفال بالقانون، لمنع وتقليل المخاطر التي قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي أو إعادة الإجرام، وتمكين الأطفال من عيش طفولة عادية خالية من العنف ونقاط الضعف غير المبررة؛

35. إعطاء الأولوية للعدالة التصالحية، والتحويل، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج لجميع الأطفال الذين يحتكون بالقانون من خلال نهج إدارة قضايا شاملة ومنسقة ومصممة خصيصًا، بدلاً من التدخلات المعزولة والمعممة؛

36. إلغاء تجريم سلوك الأطفال الذي ينبغي ويمكن معالجته بشكل أكثر فعالية من خلال الأنظمة المعنية بحماية الطفل والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، من بين أمور أخرى، بما في ذلك الاستجابات البديلة متعددة التخصصات للجرائم المتعلقة بالمخدرات وإزالة جرائم الحالة؛ و

37. معهد تدريب متخصص، وإصلاح المناهج الأكاديمية، وتعزيز ابتكارات تقديم الخدمات لبناء قوة عاملة محترفة ومختصة في القرن الحادي والعشرين للجهات الفاعلة في مجال قضاء الأطفال وحماية الطفل وأصحاب المصلحة المعنيين، وخاصة الممارسين القانونيين وموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين والموظفين القضائيين وموظفي الإصلاحيات، و العاملون في الخدمة الاجتماعية، في موضوعات تشمل تنمية الطفل،

وأساليب إجراء المقابلات والاستجواب الملائمة للأطفال، والبروتوكولات المناسبة لمنع إعادة الصدمة، وطرق التقليل الواعي من التحيز الضمني.

المؤيدون

المبادرة العالمية لتطبيق العدالة مع الأطفال هي برنامج مشترك تم تطويره من قبل مجموعة من المنظمات الدولية التي تنظم المؤتمرات العالمية باعتبارها معلمًا عالميًا للعدالة مع الأطفال وتشرك أيضًا وتعبئ مجتمعًا عالميًا من الممارسين من خلال منصة العدالة للأطفال على الإنترنت.
وتهدف الأخيرة إلى تسهيل المناقشات النقدية وحل المشكلات ذات المنحى العملي بين المهنيين من خلال مساحة عبر الإنترنت وفي الموقع للتفكير والتبادل والتعلم المستمر في مجال عدالة الأطفال.

المؤتمرات العالمية حول العدالة مع الأطفال قد تم تصميمها لمعالجة أحدث القضايا المتعلقة بالأطفال الذين هم على نزاع و/أو في احتكاك مع القانون، وتوفر مساحة مخصصة وفعالة للأطفال والشباب وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة في نظام العدالة والأكاديميين، ممثلو المجتمع المدني والأمم المتحدة وغيرهم من الخبراء والممارسين من أجل:
(1) تعزيز نظم عدالة عادلة ومناسبة للأطفال ومع الأطفال في جميع أنحاء العالم؛ (2) توفير مساحة للمهنيين لتبادل أفضل الممارسات، وتعزيز التعاون العلمي، وصياغة توصيات السياسات، وزيادة الوعي بالعدالة للأطفال؛ (3) دعم التنفيذ العملي للصكوك والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال والشباب المحتكين مع القانون.

ركز **المؤتمر العالمي للعدالة مع الأطفال لعام 2021** على تبادل الاستراتيجيات الموجهة نحو الممارسة للحد من التمييز الذي يقوض الوصول إلى - ونوعية - أنظمة العدالة، وللتأكد أن يُضمن لجميع الأطفال معاملة متساوية في نظر القانون.
يشارك المشاركون في جلسات عامة دولية وإقليمية وورش عمل عملية المنحى تتكون من حلقات نقاش ودورات تدريبية معتمدة واجتماعات مجموعة عمل موجهة نحو السياسات.
في إطار الموضوع العام "ضمان الوصول إلى العدالة لجميع الأطفال: نحو أنظمة عدالة غير تمييزية وشاملة للأطفال"، تم تحديد أولويات ١١ موضوعًا فرعيًا خلال المؤتمر العالمي:

- العنصرية المنهجية والتجريم غير المتناسب للأطفال من السكان الأصليين والأقليات العرقية وغيرها من الأقليات؛
- التمييز على أساس الجنس والتوجه الجنسي والهوية الجنسيه: تعزيز نهج العدالة بين الجنسين؛
- التمييز الذي يعاني منه الأطفال والشباب المتأثرون بالهجرة، بمن فيهم اللاجئون والأطفال الأجانب غير المصحوبين بذويهم وأطفال الآباء الأجانب؛
- التمييز بسبب الإعاقة والحالات الصحية؛
- التمييز بسبب استخدام المخدرات وتعاطيها؛
- تجريم سلوك الأطفال عبر الإنترنت؛
- حدود السن وجرائم الحالة؛
- ضمان سماع صوت الطفل في أنظمة قضاء الأطفال؛
- إعمال حقوق الطفل في سياق التعددية القانونية؛
- بناء أنظمة مرنة لقضاء الأطفال في أوقات الأزمات والجائحات؛ و
- معالجة العنف داخل أنظمة قضاء الأطفال وضمان اتباع نهج صديقة للأطفال الضحايا والمجرمين والشهود.

تمت صياغة هذا **الإعلان العالمي بشأن العدالة مع الأطفال** من قبل اتحاد المؤتمر العالمي والمجموعة الاستشارية للأطفال والشباب التابعة له، مع مدخلات من اللجنة العلمية والشركاء المنظمين والمشاركين في المؤتمر العالمي واجتماعاته التحضيرية.

لمزيد من المعلومات ، قم بزيارة www.justicewithchildren.org.